بـــــيـــــــان

السيد السفير/ عبد المحمود عبد الحليم

المـــــنـــــــدوب الـــــــدائـــــم

أمـــــــــــــام

الدورة (54) للجنة وضع المرأة

نيويورك – مارس 2010م

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

في البدء يود وفد بلادي أن يتقدم بأسم حكومة السودان وشعبه بأسمي آيات التعازي لحكومتي شيلي وهايتي وشعبيهما .

ويود وفدي كذلك أن يتقدم بالتهنئة الحارة لكم ولأعضاء المكتب الموقر لاختياركم لقيادة أعمال هذه الدورة وكلنا أمل بأن تثمر اجتماعات هذه الدورة في الإرتقاء بأوضاع المرأة وتحقيق الأهداف المرجوة ، والنهوض بأوضاعها في كافة المجالات ، ويود وفد بلادي أن يضم صوته للبيان الذى أدلى به المندوب الدائم لليمن نيابة عن مجموعة الـ77 والصين، وبيان المندوب الدائم لغينيا الإستوائية نيابة عن المجموعة الإفريقية، ونودُ أن نعرب عن عزم وفدنا للتعاون التام معكم من أجل إنجاح مقاصد هذه الدورة.

السيد الرئيس ،،،

إننا إذ نجتمع اليوم لتقييم كسب المرأة وفقاً لما تعاهدنا عليه في مؤتمر المرأة العالمي الرابع نود التأكيد على أن السودان يشهد تقدماً ملحوظاً في الارتقاء بأوضاع المرأة إيماناً منه بدورها الرائد كشريك في مسيرة البناء والتنمية وإستناداً على المبادئ القيمية التي تؤكد على مبادئ العدالة والإنصاف.

شكلت الإنجازات التي حققتها المرأة السودانية والتقدم في أوضاعها تراكماً لجهود امتدت عبر عقود عدة من الزمان حيث نالت حق الترشيح (1954م) والتصويت منذ الستينات (1964م)، وتبلغ مشاركتها في البرلمان الحالي 18.6% ، وجاء التطور التاريخي حالياً محققاً للمرأة السودانية كسباً متميزاً بحصولها على نسبة 25% كحدٍ أدنى فى التمثيل للبرلمان والمجالس التشريعية وذلك وفقاً لقانون الإنتخابات الذي تم إقراره عام 2008م.

منح دستور السودان الإنتقالى للمرأة كذلك حق المشاركة فى التكوين والانضمام للأحزاب السياسية والنقابات والإتحادات العلمية والفئوية مما جعل كافة الأحزاب السودانية تضم قيادات نسوية فاعلة ، وترأست امرأة أحد الأحزاب كما ترشحت أخرى لرئاسة الجمهورية هذا العام ، وأمكن للمرأة في بلادنا المشاركة في صنع الكثير من القرارات السياسية ، وكفل الدستور الانتقالي كذلك أسس تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين كافة الفئات والجهات وبين النساء و الرجال بما يحقق بناء امة آمنة مستقرة، كما أكد حقها في الأجر المتساوي للعمل المتساوي منذ السبعينات ، ونالت التساوي في سن المعاش مع الرجل في العام (2003م) كما منح الدستور

للمرأة الحق في منح الجنسية لأبنائها من الزوج الأجنبي.

وفي مجال القضاء بلغ عدد القاضيات (79) قاضية وتقلدت مناصب عليا في الخدمة المدنية والسلك الدبلوماسي بلغت (42) وتقلدت المرأة مراكز قيادية في مجال القوات المسلحة والشرطة والأمن.

السيد الرئيس ،،،

في مجال الصحة : اعتمدت الدولة السياسات والإستراتيجيات الهادفة لتحسين خدمات الأمومة أهمها تبني إستراتيجية من أجل حمل أكثر أماناً ، ووضعت الدولة كذلك السياسات العامة في مجال الصحة الإنجابية وخطط واضحة للحد من وفيات الأمهات ، كما صدرت كذلك قرارات بمجانية العلاج للعمليات القيصرية وحالات الولادة الطبيعية .

وفي مجال التعليم : حقق قطاع التعليم قدراً كبيراً من التقدم في سياق جهود الدولة والشركاء المبذولة لتوفير التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الانمائية للالفية الخاصة بتعميم التعليم الأساسي وتحقيق المساواة بين الجنسين وردم الفجوة النوعية لجميع مراحل التعليم.

لقد ارتفع معدل استيعاب الإناث من 48.3% في بداية العقد الحالي إلى 68.7% في عام 2008/2007م بمعالجات أدخلت فيها برامج محفزة كبرنامج ومشروع القوت مقابل التعليم ، والتعليم لأبناء الرُحل ، أما في مجال التعليم الثانوي فقد تم ردم الفجوة تماماً ، وأضحت الفجوة لصالح الإناث تماماً في مجال التعليم العالي .

السيد الرئيس ،،،

لقد اتخذت الدولة العديد من التدخلات والإجراءات وذلك بوضع استراتيجيات قومية وسياسات اقتصادية واجتماعية تعطي أولوية للحد من الفقر واستقطاب الموارد للمرأة الريفية والحضرية ، وتم في هذا الشأن إعتماد ميزانيات مقدرة ، وشهد العام 2007م تطوراً واضحاً في مجال التمويل الأصغر ، وألزمت السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي المصارف التجارية بتخصيص 12% من محافظ التمويل كحد أدنى لقطاع التمويل الأصغر، وأن يتم توجيه 70% من الموارد المخصصة للتمويل الريفي و30% منها لتمويل المرأة كحد أدنى.. وشهد السودان إنشاء العديد من الأطر والهياكل وكيانات خاصة لسيدات أعمال وصاحبات المهن .. وإنطلاقاً من إهتمام الدولة المتعاظم بقضية المرأة فقد أجازت الدولة مشروع السياسة القومية لتمكين المرأة بموجب القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2007م ، وتهدف السياسة إلى تعزيز

مكانة المرأة ، وإدماج قضايا النوع في العديد من المحاور ، كما إهتمت الوثيقة بالمشاركة السياسية وإتخاذ القرار ودور المرأة في إرساء دعائم السلام ، وحماية المرأة في مناطق النزاعات مع تحقيق الشراكة الفاعلة مع المجتمع الدولي تأكيداً لمعاني التعاون والمناصرة .

فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة تم إعداد إستراتيجية وطنية بمشاركة كافة الجهات ذات الصلة الرسمية والطوعية بآليات واضحة على المستويات المحلية والولائية والمركزية وبالتنسيق مع جميع الوزارات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع ، كما تم إنشاء وحدة للشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية. كما تم أيضاً إنشاء وحدة بها لحماية الأسرة والطفل.

وتُمثل الإدارة العامة للمرأة والأسرة بوزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل نقطة الإرتكاز لعمل المرأة بالسودان والتي تولي إهتماماً خاصاً بالنساء ضحايا الحروب والنزاعات.

السيد الرئيس ،،،

لم تكن المرأة السودانية بمنأي عن بناء السلام في بلادها فقد تم إنشاء مراكز مُتخصصة لتنسيق جهود المرأة في مجالات السلام والتنمية الأمر الذي إنعكس علي مشاركتها الفاعلة علي قدم المساواة مع الرجل من أجل إحلال السلام . ويشكل إتفاق السلام الإطارى الذى وقع بالدوحة مؤخراً بين حكومة الوحدة الوطنية وحركة العدل والمساواة فى الثالث والعشرين من فبراير 2010م والذي أشادت به الأسرة الدولية ، إستكمالاً لحلقات السلام التى بدأت فى بلادي منذ العام 2005م وبداية جديدة لمجتمع أكثر أمناً وإستقراراً ، تلعب فيه المرأة دوراً رائداً، وتتواصل فيه جهود المرأة والمنظمات النسوية اللائي أسهمن في أن يصبح ذلك الحُلم واقعاً حتي في مرحلة ما بعد السلام.

السيد الرئيس ،،،

إننا إذ نرصد ما تحقق للمرأة حول العالم من مكاسب فإنه لابد من لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أوضاع النساء اللائي يعشن ظروفاً قاسية في ظل الاحتلال حيث مايزال الحصار يزداد وطأة على المرأة الفلسطينية في فلسطين المحتلة والجولان وكافة الأراضى العربية المحتله وما يتبع ذلك من انتهاكات صارخة لحقوقها وإهدار لكرامتها ، وما يعانيه الأطفال والمسنون من ويلات تستدعي يقظة الضمير العالمي وتحرك المجتمع الدولي فعلياً لحماية ودعم المرأة والطفل الفلسطيني وإنهاء الإحتلال .

السيد الرئيس ،،،

خمسة عشر عاماً قد مرت على تبنى إعلان ومنهاج بكين، والعالم يسعي جاهداً لتنفيذ ما جاء فيه الإ ان الأزمات العالمية كمشكلات الغذاء والازمة المالية والعالمية ومشكلات الطاقة والتدهور البيئي والمناخي قد ساهمت بدورها في إعاقة تقدم المرأة وتمتعها بكافة حقوقها ، كما أنها تفرز عائقاً جديداً يزيدُ بدوره من تباطؤ التنفيذ الكامل لأهداف الألفية التنموية بما فيها النهوض بالمرأة وتمكينها فى كافة المجالات، وتطبيق أهداف بكين ونتائج الدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام ، الأمر الذى يتطلب تضافر الجهود وتعزيز المبادرات الدولية والإقليمية الرامية الى تحقيق الأهداف المبتغاة بما فى ذلك تنفيذ نتائج مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية خاصة فيما يتعلق فيه بقضايا تمكين المرأة والنهوض بها. وفي هذا الإطار يُجدد وفد بلادي رفضه لسياسات العقوبات والحصار الإقتصادي التي تُشكل إنتهاكاً لحقوق المرأة والمجتمع بأسره ونطالب بإلغاء الديون عن الدول النامية وخاصة الأقل نمواً منها.

السيد الرئيس ،،،

في إطار مفاوضات الأتساق على نطاق المنظومة فإن وفد بلادي قد أحيط علماً بالقرار 63/ 311 المتعلق بإنشاء الكيان المركب المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، ونرنو إلى أن تسفر هذه المفاوضات عن إنشاء وحدة قوية ومستقلة في إنفاذها لمقرراتها، وأن يتم تعزيز الصلاحيات الممنوحة أصلاً إلى الوحدات الأربع المكونة لهذا الكيان ، كما يتوجب على الوحدة أن تضطلع بدور تنفيذي ذي كفاءة عالية من أجل دعم جهود الدول الأعضاء في تطبيق أهداف إعلان بكين من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها ، ونتطلع كذلك إلى أن يتم تعزيز هيكلها المالي والإداري بما يكفل تطبيق العدالة في كافة العمليات التي تؤديها، وأن يراعى التمثيل الجغرافي المتساوي لكافة الوظائف المخصصة للوحدة.

وشكراً السيد الرئيس ،،،